



PDF

قدمتها البنوك المحلية ليرتفع إجمالي المقدم إلى 29,5 مليار دينار بنهاية مايو 2024

# 800 مليون دينار تسهيلات جديدة لقطاع الأعمال في 5 أشهر

التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الأعمال منذ بداية 2024 (بالدينار)

أبرز ملامح التسهيلات

- 29.5 ملياراً إجمالي تسهيلات قطاع الأعمال بنهاية مايو
- 800 مليون التسهيلات الممنوحة
- 195.7 مليوناً إجمالي التسهيلات المسددة
- 603.7 ملايين صافي التسهيلات الجديدة

القطاعات الأعلى برصيد التسهيلات

60,9%

من إجمالي التسهيلات المقدمة إلى المقيمين توجه لقطاع الأعمال

القطاعات الأكثر استقطاباً للتسهيلات الجديدة

- 241,6 مليوناً لـ «العقار»
- 212,9 مليوناً للمؤسسات المالية غير البنكية
- 186,8 مليوناً لـ «الإنشاء»
- 98,7 مليوناً لـ «التجارة»
- 44,9 مليوناً شراء أوراق مالية للأفراد

- 9,8 مليارات لـ «العقار»
- 3,49 مليارات لـ «التجارة»
- 3,39 مليارات لـ «الخدمات الأخرى»
- 2,57 مليار لـ «الإنشاء»
- 2,25 مليار لـ «الصناعة»

علي إبراهيم

يشهد قطاع الأعمال الكويتي زخماً في عملياته منذ بداية العام الحالي، إذ بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية التي قدمتها البنوك المحلية لكل قطاعاته نحو 800 مليون دينار، وذلك خلال أول 5 أشهر من العام الحالي، وليرتفع بذلك إجمالي رصيد التسهيلات الموجهة للقطاع بنهاية مايو إلى 29,5 مليار دينار، مقارنة بـ 28,9 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2023، بصافي فرق يبلغ 603,7 ملايين دينار أثر سداد 4 قطاعات اقتصادية من أصل 12 نحو 195,7 مليون دينار من التسهيلات الائتمانية الخاصة بها منذ بداية العام الحالي، لتظهر البيانات أن صافي حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال ارتفع بقيمة 603,7 ملايين دينار خلال أول 5 أشهر من العام الحالي. وتظهر بيانات بنك الكويت المركزي أن التسهيلات الائتمانية الموجهة إلى قطاع الأعمال شهدت زخماً خلال العام الحالي، من أجل تمويل عمليات قطاع الأعمال المحلي التشغيلية، وذلك في ظل حالة التفاؤل التي تسود القطاع بالتزامن مع اعتماد الدولة لحجم مصروفات رأسمالية يبلغ 2,3 مليار دينار في مشروع ميزانية العام المالي الحالي 2024/2025 وهو ما يعد محفزاً إيجابياً يقود لحالة من الزخم بالاقتصاد المحلي وانتعاشه في المشاريع المحلية، ولتثبيت البنوك المحلية من جديد قدرتها على تمويل المشاريع التنموية الكبرى بفضل ارتفاع معدلات السيولة لديها. وتركزت التسهيلات الائتمانية الموجهة لقطاع الأعمال على قطاعات اقتصادية استقطبت فيها 5 قطاعات على النصيب الأكبر من التسهيلات الجديدة، يأتي على رأسها قطاع العقار الذي استحوذ على 30,23% من إجمالي التسهيلات البالغة 800 مليون دينار بما قيمته 241,6 مليون دينار، وحل ثانياً المؤسسات المالية غير البنوك، والتي سيطرت على 26,6% من إجمالي التسهيلات بما قيمته 212,9 مليون دينار، وجاء ثالثاً قطاع الإنشاء الذي استحوذ على 23,37% من التسهيلات الجديدة بما قيمته 186,8 مليون دينار،

قال إن محركات الأسعار انفصلت عن توقعات الفائدة وعوائد السندات

## «جي بي مورغان»: الذهب سيبلغ 2500 دولار للأونصة بالربع الرابع



وكالات: توقع بنك جي بي مورغان المزيد من الارتفاع في أسعار الذهب، معتبراً أن المحركات الرئيسية وراء أسعار الذهب في العام الحالي تغيرت وانفصلت عن توقعات تخفيضات أسعار الفائدة الفيدرالية وعوائد سندات الخزينة الأميركية. وقال التقرير إن الارتفاع الحاد للأسعار جاء بشكل مبكر، وعلى الرغم من أن توقعات خفض الفائدة الأميركية أصبحت مرة واحدة هذا العام وليس ثلاث مرات كما كانت تشير إليه التوقعات السابقة، وتوقع البنك أن يبلغ متوسط الأسعار 2500 دولار للأونصة في الربع الرابع من العام الحالي خاصة مع المخاطر الجيوسياسية المتزايدة وخفض الفائدة ومشتريات البنوك المركزية. من جانبه، اتفق رئيس أبحاث السوق في Modern Capital، عبدالعظيم الأموي، مع التقرير قائلًا: «قد تصل الأسعار

الهيئة أصدرت تقريرها السنوي الـ 13 عن العام المالي 2023/2024

## «ميد»: الكويت تمتلك ثاني أكبر مشروعات توليد الطاقة بالمنطقة

يوم 30 سبتمبر المقبل اجلا نهائيا لتقديم العطاءات. بينما حل مشروع شركة الطاقة السعودية في المركز الاول والمقدرة طاقته بنحو 4 آلاف ميغاواط، ويليه مشروع الطويلة الاماراتي بطاقة 2500 ميغاواط ثم مشروع قطري بطاقة 2300 ميغاواط، وأخير 4 مشروعات طاقة متفرقة في السعودية تبلغ طاقة كل منها 1800 ميغاواط. وفي حين قدمت أربعة اتحادات عرضها في يوليو من العام الماضي لعقد تطوير محطات الطاقة المستقلة في كل من المملكة العربية السعودية وقطر، إلا أن نشاط المشروعات القوي هذا يقابله عدد متناقص من العطاءات في بعض الحالات. ويبدو أن الفارق الرئيسي هو وجود أو غياب بند لنشر حلول احتجاز الكربون أثناء دورة أو عمر المشاريع، حيث يطلب بعض المقدمين حتى يتمكنوا من تقديم عطاءات لحطات توليد الطاقة التقليدية المستقلة، والتي تتراوح اتفاقيات امتيازها عادة بين 20 و 30 عاما حسب الدول الواعنة فيها.

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد أن ثمة مشاريع جديدة تمثل مفترق طرق أمام شركات تطوير المرافق العامة في المنطقة، مشيرة إلى أنه بعد 4 سنوات من الركود شهد نشاط المشاريع لقطاع توليد الطاقة التقليدي في المنطقة انتعاشاً ملحوظاً، حيث إن نظام اتفاقيات شراء الطاقة النموذجية التي تبلغ مدتها 25 عاما لن تنتهي صلاحية عقودها قبل حلول عام 2052. ولغفت «ميد» إلى أن هناك ما لا يقل عن خمس محطات توربينية غازية تعمل بالدورة المركبة (CCGT) بسعة إجمالية مجتمعة تبلغ 14,7 غيغاواط في مرحلة طرح المناقصات في أربع دول من مجلس التعاون الخليجي. وأفادت المجلة بأن مشروع شمال زور 2 والمستقل لتوليد الطاقة في الكويت يعتبر ثاني أكبر المشروعات المطروحة والتي هي في طور تقديم العطاءات من قبل الماقلين، حيث تبلغ طاقته 2700 ميغاواط، وقد حدد

إلى مستويات أعلى من توقعاتي بي مورغان». وأضاف أن الذهب وصل خلال الأسبوع قبل الماضي إلى مستوى قريب من توقعات «جي بي مورغان»، بتسجيله 2482 دولاراً للأونصة. وأوضح أن بنك جي بي مورغان، ذكر أن الذهب قد يرتفع بمعدل عن تفاعله مع أسعار الفوائد وعوائد السندات. وأشار إلى أن هناك 3 أسباب رئيسية تدفع أسعار الذهب للمزيد من الارتفاعات هي عودة الطلب الاستثماري القوي خلال الأشهر الماضية مع تسجيل صافي تدفقات من صناديق الذهب المتداولة، والثاني أن البنوك المركزية لا تزال تشتري والثالث هو التوترات الجيوسياسية. ولفت إلى خفض الحكومة الهندية التعريفية الجمركية على الذهب وهو ما سيعزز الطلب داخل الهند بنحو 50 طناً، في النصف الثاني من العام الحالي.

# «أسواق المال»: 43 عملية استحواذ واندماج منذ تأسيس الهيئة بـ 1,7 مليار

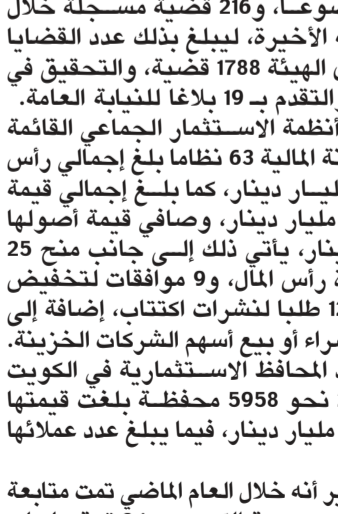
الملمح: نستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار رؤية الكويت ■ بحث جدوى إنشاء منصة جديدة لإدراج وتداول أسهم هذه النوعية من الشركات

## 212 مليون دينار مكاسب البورصة في آخر جلسيتين

شريف حمدي

لا تزال الأصداء الإيجابية للنتائج المالية للنصف الأول من العام الحالي وما صاحبها من توصيات بتوزيعات فصلية، تنعكس على مجمل أداء البورصة التي تعيش حالة من الانتعاش خلال المرحلة الحالية. واستمرت المكاسب السوقية للجلسة الثانية على التوالي بإضافة 77 مليون دينار محدودة بلغت 2,6% بمحصلة 43,8 مليون دينار انخفاضاً من 45 مليون دينار بجلسة الأحد الماضي، مع استمرار تركيز السيولة حول سهم بيتك الذي حل بالصدارة بقيمة تداول 7,9 ملايين دينار، تلاه سهم الوطني

في 872 موضوعاً، و 216 قضية مسجلة خلال السنة المالية الأخيرة، ليلجأ بذلك عدد القضايا المسجلة لدى الهيئة 1788 قضية، والتحقيق في 161 مخالفة، والتقدم بـ بلاغاً للنيابة العامة. وبلغ عدد أنظمة الاستثمار الجماعي القائمة في نهاية السنة المالية 63 نظاماً بلغ إجمالي رأس مالها 2,06 مليار دينار، كما بلغ إجمالي قيمة أصولها 2,52 مليار دينار، وصافي قيمة أصولها 2,5 مليار دينار، يأتي ذلك إلى جانب منح 25 موافقة لزيادة رأس المال، و 9 موافقات لتخفيض رأس المال، و 12 طلباً لنشرات اكتتاب، إضافة إلى 150 موافقة لشراء أو بيع أسهم الشركات الخريجة. وبلغ عدد المحافظ الاستثمارية في الكويت بنهاية 2023 نحو 5958 محفظة بلغت قيمتها السوقية 13,6 مليار دينار، فيما يبلغ عدد عملائها 4737 عميلاً. وبين التقرير أنه خلال العام الماضي تمت متابعة 6275 إعلاناً في بورصة الكويت، و 24 تعقباً على معلومة جوهرية، و 87 حالة تداول غير اعتيادي، ومراجعة 247 إفصاحاً من أشخاص أهلتهم للعام اعتباريين، و 1338 قائمة لأشخاص مطلعين تم تحديثها، كما بلغ عدد الأشخاص المرخص لهم 71 شخصاً و 232 نشاط أوراق مالية مرخص به. وتضمنت أعمال العام البت في 1182 طلب ترشح وتسجيل وإلغاء للمناصب والوظائف واجبة التسجيل لدى الهيئة، والموافقة على إصدار أسهم ممتازة قابلة للتحويل لأسهم عادية، وهو الإصدار الأول من نوعه في الكويت منذ تأسيس الهيئة.



د. أحمد الملمح

ونظام حوكمتها الذاتي هي أدوات للنجاح في تحقيق مستهدفاتها الإستراتيجية، مشيراً في هذا الصدد لما بلغته من مستويات أهلتها للعام الرابع على التوالي لتبوء صدارة ترتيب الجهات ذات الميزانية المستقلة المشمولة برعاية ديوان المحاسبة على صعيد استيفاء متطلبات الحوكمة، وحصولها أيضاً على شهادة ISO 22301 على صعيد استمرارية الأعمال. وأظهر التقرير أن الهيئة أبدت رأيا القانوني

كشفت هيئة أسواق المال أنها نفذت 43 عملية استحواذ واندماج منذ تأسيسها حتى نهاية مارس 2024، بلغت قيمتها 1,7 مليار دينار، كما منحت موافقات لأدوات دين بـ 275 مليون دينار. واستعرض رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال ومديرها التنفيذي د. أحمد الملمح في كلمته بالتقرير السنوي الثالث عشر عن السنة المالية (2023/2024)، أبرز إنجازات الهيئة خلال السنة المالية الأخيرة، والتي تتوزع وفق ركائز إستراتيجيتها الثلاثة الحالية والمتملة بكل من: تنمية أسواق المال، التعاون والتواصل، التمكين المؤسسي، والتي لا تقف مستهدفاتها عند حدود ترقية سوق المال المحلي إلى مصاف الأسواق الناشئة المتطورة فحسب، بل يتخطى ذلك لاستهداف تعزيز التنمية الاقتصادية المجتمعية، وتعزيز دور الهيئة على صعيد تحقيق رؤية دولة الكويت 2035. وتحدث الملمح عن أبرز المبادرات الإستراتيجية التي بدأت الهيئة العمل في إطارها، كتلك المتعلقة بتحقيق الشمول المالي والتحول لاقتصادات وأسواق مال مستدامة، ووضع خارطة طريق للنهوض بالصناعة المالية الإسلامية في أسواق المال بالكويت، إضافة لدراسة الألية الاقتصادية لسوق شركات الصغيرة والمتوسطة، وبحث جدوى إنشاء منصة جديدة لإدراج وتداول أسهم هذه النوعية من الشركات. وأكد الملمح أن نهج الهيئة المتعلق باعتبار تعزيز بيئة عملها الداخلية وتمكينها المؤسسي